هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة أما الدولية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 28-29 نوفمبر 2016

تاريخ المراجعة: 7-9 أبريل 2014

HC028-C2-F006

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2. المؤشر (2):كفاءة البرنامج.....12

3. المؤشر (3):المعاييرالأكاديمية للخرِّيجين.....18

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....25

5. الاستنتاج.....32

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية.....33

ملحق 2: الحُكم الإجمالي. 34

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردًا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت إليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تم تقييم التقدم المتحقق في برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، والذي تطرحه جامعة أما الدولية – البحرين، وذلك بتاريخ 28–29 نوفمبر 2016؛ وذلك تماشيًا مع إطار "مراجعة البرامج في الكلية" وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة أما الدولية – البحرين (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 7–9 أبريل 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانياً: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 7–9 أبريل 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، أن البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها الجامعة إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ " **غير مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**غير مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها التقرير الناتج عن مراجعة البرنامج في 7–9 أبريل 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثاً: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية

يعد برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية أحد البرامج التي وافقت عليها وزارة التربية والتعليم عند بدء جامعة أما الدولية – البحرين في العمل عام 2002. ومنذ عام 2013، تخرج في البرنامج (659) طالبًا. وحاليًا تم تعديل البرنامج وإرسال اقتراح لمجلس التعليم العالي لتغيير

مسمى المؤهل العلمي للبرنامج إلى بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية، بالتوافق مع التغييرات في المنهج، وما تركز عليه المقررات الدراسية، وكما ورد في تقرير التقدم، فإنه يوجد (207) من الطلبة الملتحقين بالبرنامج المعدل حديثا في العام الأكاديمي 2015 – 2016، كما يشارك في تقديم البرنامج ستة من الموظفين الأكاديميين؛ ممن يعملون بدوام كامل، إضافة إلى اثنين يعملان بدوام جزئي. غير أنه وحتى وقت الزيارة التتبعية كانت المؤسسة لا تزال تنتظر الموافقة من مجلس التعليم العالي على البرنامج الجديد.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في أبريل 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: *تُراجع وتُعدِّل أهداف البرنامج؛ لكي تضمن التوافق مع المقاييس والمعايير العالمية في برامج الدراسات الدولية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

عالجت كلية العلوم المالية والإدارية هذه التوصية باستخدام نهجين رئيسين؛ النهج الأول: متعلق بتغيير مسمى البرنامج من بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، إلى بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. والنهج الثاني: متعلق بتعديل الأهداف التعليمية للبرنامج؛ لضمان توافقها مع البرنامج المقترح لبكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية، وقد تم ربط هذه الأهداف التعليمية، والتي يتم استخدامها أيضًا محل الأهداف العامة له، مع رسالة الجامعة. وترى اللجنة أن الأهداف الخاصة بالبرنامج المقترح، والمعبر عنها بالأهداف التعليمية للبرنامج تعدُّ متوافقة مع المقايسات المرجعية والمعايير الدولية لأي برنامج بكالوريوس في الأعمال الدولية، كما أنها متوافقة مع رسالة المؤسسة. وأثناء جلسات المقابلات، أبلغت اللجنة بأن أعضاء هيئة التدريس قد شاركوا بشكل فعال في تنفيذ التغييرات المقترحة في برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، وقد أوضح فريق البرنامج الذي تم مقابلته أنَّ التغييرات المقترحة في مسمى البرنامج ليصبح بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية تعدُّ أكثر تركيزًا وإبرازًا لهوية البرنامج. كما كان واضحًا أن فريق البرنامج لديه وعي بالإجراءات الرسمية للكلية، والأنشطة المرتبطة بتغيير مسمى البرنامج وأهدافه التعليمية. وقد لاحظت اللجنة أيضًا أن لجنة مراجعة المنهج قد قامت بتنفيذ مقايسة مرجعية مع ثلاث جامعات إقليمية ودولية، إضافة إلى مواصفات التخصص للمملكة المتحدة. وقد أكد الطلبة وأعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج الذين قابلتهم اللجنة أنَّ هذه الجهات ذات العلاقة تدعم بشدة التغيير المقترح لمسمى البرنامج من بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية إلى بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. وأثناء الزيارة التتبعية، علمت اللجنة أنه تم تقديم طلب رسمي بالتغيير المقترح لمسمى البرنامج إلى مجلس التعليم العالي في تاريخ 9 فبراير 2016، غير أنه لايزال قيد الموافقة.

وتشعر اللجنة بالقلق؛ لأن الكلية تقوم حاليًا بطرح هذا البرنامج المقترح بمنهجه الجديد رغم غياب الموافقة الرسمية عليه من مجلس التعليم العالي، والذي لا يعلم به الطلبة بشكل رسمي. وبالرغم من أن كبار أعضاء هيئة التدريس ممن قابلتهم اللجنة قد أعربوا عن ثقتهم التامة في أن التغييرات المقترحة سرعان ما سيتم الموافقة عليها بشكل رسمي من قبل المجلس، الا أن اللجنة توصي بأن تقوم الكلية بالتعاون مع الجامعة في الإسراع للحصول على موافقة مجلس التعليم العالي؛ وألا يتمَّ إخضاع الطلبة للتغييرات الجديدة قبل الموافقة عليها بشكل رسمي.

توصية 1.2: *تُراجع وتعدِّل محتوى وتركيز المنهج الدراسي بصورة عاجلة؛ من أجل معالجة الفجوة بين محتوى المنهج الدراسي ومُسمى الدرجة العلمية للبرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

عالجت الكلية هذه التوصية بوضع اثنتين من الآليات؛ الأولى: تتعلق بعملية الاستشارة، والتي تتم بمشاركة الجهات الرئيسة ذات العلاقة. والثانية: تتعلق بممارسة المقايسة المرجعية، والتي نفذتها لجنة مراجعة المنهج. ومن خلال هذه المقايسة، قامت اللجنة بعقد مقايسة بين المنهج الأصلي الخاص ببرنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية والمناهج الخاصة بثلاثة برامج بكالوريوس في الأعمال الدولية؛ وذلك لضمان تعديل المنهج حتى يكون مناسبًا للبرنامج المقترح لبكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن نتائج هذه المقايسة هي التي وجهت قرار تغيير مسمى البرنامج، بدلا من المنهج، استنادًا إلى توصية لجنة مراجعة المنهج، والتي أوصت فيها أنَّ منهج برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية لا يحتاج غير تعديلات بسيطة فقط حتى يتوافق مع متطلبات درجة البكالوريوس في الأعمال الدولية. ونتيجةً لذلك فإن المنهج المقترح الذي سيحل محل المنهج الأصلي يعد متشابها إلى حد كبير في هيكله ومحتواه مع المنهج الأصلي. ومن ثمَّ فإن الابتكار الوحيد في تعديل المنهج الأصلي ومواءمته كان باستبدال خمسة من المقررات الدراسية الخاصة بالمنهج الأصلي بخمسة مقررات أخرى في المنهج الجديد، تغطي موضوعات متعلقة بالإدارة، والمحاسبة المالية، والطرق الكمية. وقد درست اللجنة المنهج الجديد المقترح، وتلاحظ أنه شاملٌ وذو سعة.

وقد تم تنظيم المنهج الجديد بمعدل (180) ساعة معتمدة مقسمة على (60) مقررًا دراسيًّا، بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر، والتي يتم تقسيمها هي الأخرى على مدار الفصول الدراسية بمعدل

(18) ساعة معتمدة لكل فصل دراسي (كحد أقصى للساعات المعتمدة المسموح بها)، حيث يتوقع الانتهاء من المنهج خلال مدة أربع سنوات، كما هو موضح في خطة الدراسة. ونظرًا لاتساع نطاق المنهج، ومن أجل معرفة محور تركيز المنهج المعدل، فقد طلبت اللجنة شرحًا للمحتوى الرئيس للمنهج الجديد، ومناط تركيزه. وأثناء المقابلات أوضح فريق البرنامج أن المنهج المقترح يضم عددًا كبيرًا من المقررات الدراسية القصيرة، والتي تغطي مجالات متنوعة في الأعمال الدولية على مدار الفترة الزمنية للبرنامج. وقد درست اللجنة قائمة بالمقررات الدراسية المقدمة؛ وطبقا لهذه الوثائق فإن المنهج المقترح يرتكز على (27) مقررًا دراسيًّا تغطي مجالات متنوعة في الأعمال، والمالية، والإدارة، إضافة إلى مقرر التدريب العملي للأعمال الدولية والمخصص له ست ساعات معتمدة. غير أن اللجنة تلاحظ أن المقررات الدراسية الأساسية للبرنامج المقترح ينقصها وجود آليات ذات صلة تظهر بوضوح الترابط بين المقررات الأساسية والمجموعات المتنوعة لبقية المقررات، كما تلاحظ اللجنة وجود نقص في التركيز على التطور التدريجي من سنة إلى أخرى في مجال الأعمال الدولية، كمقرر قائمًا بذاته. علاوة على ذلك، فقد لاحظت اللجنة أنه لا يوجد أي تفسير منطقي، أو تنظيم متسق لوجود وترتيب هذه المقررات القصيرة في البنية الاساسية للمنهج المقترح. وأثناء المقابلات، قدم أعضاء هيئة التدريس ولجنة تعديل المنهج شرحًا لهيكل المنهج المقترح في الأعمال الدولية، وأكدوا على أن مضمون المنهج المقترح يتم تنظيمه على صورة عدد من المجموعات، حيث تضم كل مجموعة عددًا من المقررات القصيرة في موضوعات متنوعة خاصة بالأعمال الدولية تختلف من سنة إلى أخرى، وقد وجدت اللجنة أنَّ هذه الشروح مفيدة ومتسقة مع الهيكل المقترح الذي تم توثيقه. غير أن اللجنة ترى أن شهادة البكالوريوس في الأعمال الدولية تحتاج إلى وجود ترابط أقوى بين المجموعات الدراسية المتنوعة وتماسك أوضح بين المقررات الأساسية في إطار المنهج المقترح. فضلا عن ذلك، فهناك حاجة إلى تركيز أوضح على منهج الأعمال الدولية كمنهج قائما بذاته، خاصةً في المستويين الثاني والثالث من البرنامج؛ لضمان تحقق العمق والتطور المطلوب في نظرية الأعمال الدولية وممارستها من سنة إلى أخرى. وفي تقييمها لمدى تقدم الكلية إزاء هذه التوصية، خلصت اللجنة إلى نتيجة أن الكلية قد وضعت آليات وإجراءات ذات الصلة لتعديل المنهج الأصلي لبكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية. غير أن اللجنة ترى أن التعديلات القليلة المقترحة لتعديل المنهج الأصلي تعد غير كافية لتحقيق التوافق التام بين هذا المنهج والمسمى المقترح للبرنامج، وكذلك بينه وبين الشهادة العلمية في الأعمال الدولية. وعليه توصي اللجنة بمزيد من العمل المركز في هذا الجانب.

توصية 1.3: *تُدخِل التوازن بين النظرية والممارسة في المنهج الدراسي الجديد.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على أن المنهج المعدل بمقرراته الدراسية يحقق التوازن بين النظرية والممارسة، حيث لاحظت اللجنة أثناء المقابلات أنَّ لدى أعضاء هيئة التدريس وعيًا بأهمية تحقيق توازن جيد بين النظرية والممارسة في إطار المنهج الجديد المقترح، وقد أبلغ أعضاء هيئة التدريس اللجنة أنه يتم تحقيق هذا التوازن بإدخاله في تصميم المنهج المقترح، وبتبني إستراتيجيات مناسبة للتعليم والتعلم، كما قد أوضح أعضاء هيئة التدريس أن المقررات الدراسية في الأعمال الدولية التي يضمها البرنامج تضمن للطلبة اكتساب منظور وفهم شامل لمجال الأعمال الدولية، في حين أن كتابة الرسالة والأوراق البحثية عن الشركات المتعددة الجنسيات سوف يتيح لهم سبيلا لتنفيذ ما يتعلمونه من نظريات. وبينما تعتبر اللجنة هذه الآليات مناسبة وذات صلة، غير أنها تجد أن مضمون المنهج المقترح يحتاج إلى تعزيز بإضافة مقرر دراسي للأعمال الدولية قائم بذاته، ويدرس للمستويين الثاني والثالث؛ لضمان تحقيق التقدم والتوازن بين النظرية والممارسة في الأعمال الدولية، من خلال إطار المنهج المقترح. وتقر اللجنة تحقيق الكلية لبعض التقدم في هذا الجانب الرئيس. ومن ثمَّ توصي بأنه يجب على الكلية تعزيز البرنامج بصورة أكبر من خلال تصميم المقررات الأساسية للمنهج المقترح؛ حتى تضمن تحقق توازن بين النظرية والممارسة.

توصية 1.4: *تُراجع وتُعدِّل مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وأن تضمن أن تكون منسجمة مع الأهداف التعليمية في برامج إقليمية وعالمية مشابهة في دراسات الأعمال.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

في معالجته لهذه التوصية، قام فريق البرنامج بإجراء تعديل شامل لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ووضع مجموعة جديدة منها لتتوافق مع البرنامج المقترح، وأهدافه. وفي تعديلها لهذه المخرجات، قامت الكلية باستشارة الجهات الرئيسة ذات العلاقة، كما استخدمت النتائج ذات الصلة من المقايسة المرجعية مع برامج مشابهة مقدمة في مؤسسات إقليمية ودولية. ومن خلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج على مشاركتهم النشطة في عملية تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس أنَّ مواصفات التخصص الخاصة بهيئة ضمان جودة التعليم العالي بالمملكة المتحدة (QAA–UK)، قد تم

استخدامها أيضا لضمان ملاءمة مخرجات التعلم المطلوبة المقترحة. وقد درست اللجنة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي تم تعديلها والمنصوص عليها في مواصفاته. وتلاحظ اللجنة أنها كُتِبَتْ بشكل واضح، كما أنها قابلة للقياس، ومناسبة لنوع ومستوى البرنامج، وتشعر اللجنة بالرضا تجاه التقدم المتحقق في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.5: *تُعدِّل صِلة الربط بين أهداف البرنامج ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج في المنهج الدراسي الجديد.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

كما ذكر سابقا، فإن فريق البرنامج قد وضع مجموعة جديدة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والأهداف التعليمية للبرنامج؛ لتعكس توجهات البرنامج المعدل حديثا. وقد تم ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع أهداف البرنامج، كما تم توضيحه في تقرير التقدم. وقد فحصت اللجنة ربط تحويل مخرجات البرنامج مع أهدافه، كما فحصت الأدلة الموثقة والداعمة لهذه العملية، وقد وجدت اللجنة أن هذه العملية قد نفذت استنادًا إلى إجراءات ملائمة، وآليات ذات صلة. وقد تم التحقق من المخرجات والأهداف وطريقة الربط بينهما من قبل الممتحن الخارجي للبرنامج. فضلا عن ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس على دراية بمخرجات وأهداف تعلم البرنامج، وكذلك على دراية بالروابط بينهما، وكيفية الاستفادة منهما؛ لدعم تقديم البرنامج. وتقر اللجنة بأن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأهدافه التعليمية، كما تشعر اللجنة بالرضا تجاه التقدم الذي حققته الكلية في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.6: *تراجع مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية ومُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج عند تعديل المنهج الدراسي.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم في معالجة هذه التوصية، على قيام الكلية بمراجعة وتعديل مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية التي يتألف منها المنهج المعدل حديثا. كما قامت الكلية بربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بالمجموعة الجديدة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد علمت اللجنة خلال المقابلات، أن أعضاء هيئة التدريس قد شاركوا بنشاط في عمليتي التعديل

والربط، كما أنهم على دراية بالترابط بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والمخرجات الخاصة بالبرنامج. وقد فحصت اللجنة العينات المقدمة لمواصفات المقررات الدراسية، ولاحظت أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والتي تم تعديلها تعد بشكل عام مطورة جيدًا، كما أنها مناسبة لنوع ومستوى المقررات، وقد تم ربطها بصورة مناسبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتشعر اللجنة بالرضا تجاه ما حققته الكلية من تقدم في علاج هذه التوصية.

توصية 1.7: *تُعزِّز مقرر التدريب العملي؛ لكي تضمن أنه يلبي بشكلٍ مباشر حاجات طلبة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية ضمن منهجٍ دراسي ذي صِلة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يعد مقرر التدريب الداخلي في الأعمال الدولية (BSIB635)، أحد المقررات الإلزامية في البرنامج المقترح، وقد تم تعديله بما يناسب البرنامج المقترح في الأعمال الدولية، وتتطلب المواصفات المعدلة لهذا المقرر أنْ يقوم الطلبة بتحصيل ستة أسابيع (240 ساعة) من خبرة التدريب أثناء العمل، بالتعاون مع إحدى المؤسسات الموافق عليها من قبل الجامعة. وفي نهاية الـ (240 ساعة)، يجب على الطلبة تقديم تقرير يعكس ما اكتسبوه من خبرة أثناء التدريب. وفي الزيارة التتبعية، درست اللجنة عينة من تقارير الطلبة، وقد لاحظت أن هذه التقارير تسجل، بصفة عامة، الأعمال اليومية للطلبة، مع وجود دمج محدود بين ما تعلموه من مواد أكاديمية داخل القاعات الدراسية، وما اكتسبوه من خبرة التدريب أثناء العمل. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات أنَّ هذا المقرر الإلزامي قد تم تعديله ليلبي احتياجات البرنامج. ولتحقيق هذا الغرض اتصلت الكلية بعدد من الشركات، والتي أبدت استعدادها للمشاركة في تنفيذ التدريب الخاص بالمقرر، وتعتبر اللجنة هذه التعديلات مناسبة وذات صلة، كما تقر اللجنة بتحقيق الكلية لبعض التقدم تجاه تعزيز المقرر، وعلى الرغم من تعديل مواصفات المقرر، والسياسات، والإجراءات المرتبطة به، غير أنه ومن الناحية العملية لا يزال مجرد تدريب عملي أولي يفتقر إلى المواد الأكاديمية، والدمج بين النظرية والممارسة في الأعمال الدولية، كما تم ذكره في مواصفات المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية ضمان أن مواصفات المقرر الإلزامي تنص بوضوح على كيفية مساهمة هذا المقرر في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وكيفية إدراكها وتقييمها، وأن يتم إبلاغها بشكل جيد إلى أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، ومؤسسات التدريب.

توصية 1.8: *تُراجع سياسات التقييم، وتضمنها وظيفتيْ التقييم التكويني والتجميعي؛ لكي تضمن الترابط بينهما والتركيز على جميع مُخرجات التعلُّم الأساسية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

كما تم النص عليه في خطة التحسين، وفي تقرير التقدم، فقد أقرت الكلية بأن سياسة التقييم تحتاج إلى مراجعة وتعديل بشكل عاجل؛ ولهذا الغرض اتخذت الكلية بعض الإجراءات أولا؛ من أجل تحسين عملية التقييم لكل مقرر، وتحقيق التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وثانيا؛ من أجل تحسين الترابط بين التقييمات التكوينية والتجميعية. وقد أبلغت اللجنة خلال جلسات المقابلات، بأنَّ الآلية الرئيسة المستخدمة في معالجة الهدف الأول كانت من خلال أحكام عملية التدقيق الداخلي، وتعديل الإرشادات والإجراءات الخاصة بإجراء تدقيق قبلي لأدوات التقييم من قبل "منسقي التخصصات" والممتحنين الخارجيين. وقد تم معالجة الهدف الثاني من خلال إجراء (تدريب أثناء الخدمة) لأعضاء هيئة التدريس، حيث يتم تدريبهم على وضع نظام فعال لتقييم المقررات الدراسية وتنفيذ إستراتيجيات التقييمات التكوينية. وخلال جلسات المقابلات في الزيارة التتبعية، لاحظت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس على دراية تامة بالتغييرات في السياسة الداخلية للتدقيق، كما أنهم أعربوا عن تقديرهم لما يقوم به منسقو التخصصات من دور أساسي لضمان أن التقييمات التجميعية تساعد في التقييم الفعال لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، التي يُرجى تحقيقها، فضلا عن ذلك فقد أكد أعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات حضورهم ورش العمل الخاصة بالتدريب، والتي تتعلق باستخدام التقييمات التكوينية، حيث تمكنوا بالفعل من تقديم تقييمات تكوينية في أنشطة التعليم والتعلم لديهم؛ من أجل تعزيز الترابط بين التقييمات التكوينية والتجميعية. وقد تم التأكد من ذلك بصورة أكبر من خلال دراسة العينات المقدمة أثناء الزيارة لأعمال الطلبة التي تم تقييمها، وأيضا من خلال التغذية الراجعة للطلبة ممن قابلتهم اللجنة. وتشعر اللجنة بالرضا تجاه تقدم المؤسسة في معالجة هذه التوصية.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج في بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في أبريل 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية2.1: تُعدِّل سياسة القبول والإجراءات ذات الصلة؛ لكي تضمن أن الطلبة المقبولين هم من الطلبة المناسبين لبرنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى جامعة أما الدولية – البحرين، سياسةٌ معدلة للقبول تنصُّ على أنه يجب حصول المتقدمين للالتحاق بالجامعة على شهادة الثانوية العامة بمجموع (60%) على الأقل؛ حتى يتم قبولهم مباشرة للالتحاق بهذا البرنامج. ويجب على المتقدمين أيضا ألا يقل مجموع درجاتهم في اللغة الإنجليزية والرياضيات في الثانوية العامة عن (85%) و(70%) على التوالي، والطلبة المتقدمون بجموع إجمالي (84%–60%) في مقررات اللغة الإنجليزية الخاصة بشهادة الثانوية العامة يمكنهم أداء اختبار اللغة الإنجليزية الإلكتروني (Online Oxford English test)، وفي حال تمكنوا من الحصول على (55) درجة، أو أكثر فيمكنهم الالتحاق بالبرنامج دون الحاجة إلى أخذ مقررات تحضيرية، في حين أن الطلبة الذين يتحصلون على (54) درجة، أو أقل فإنهم مطالبون بأخذ مقرر تحضيري. كما أنَّ المتقدمين بمجموع إجمالي (69%–60%) في الرياضيات في الثانوية العامة فيمكنهم الالتحاق بالبرنامج بعد نجاحهم في المقرر التحضيري للرياضيات. وخلال جلسات المقابلات، علمت اللجنة أنه تم تنفيذ معايير سياسة القبول الجديدة مؤخرًا، وتتوقع الكلية أنَّ المتطلبات الجديدة سوف تؤدي إلى قبول طلبة أكثر كفاءة للالتحاق بالبرنامج. وقد ناقشت اللجنة أيضا سياسة القبول الجديدة مع أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج، ولاحظت اللجنة دعمهم لسياسة القبول الجديدة بشكل كبير، وإيمانهم بأنها سوف تساعد على تعزيز المعايير الأكاديمية في جميع أقسام الكلية. غير أنه لم يتم إجراء أي دراسة بعد لتقييم مدى ملاءمة السياسة المعدلة. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية تقييم أداء الطلبة إزاء متطلبات القبول؛ لتقييم مدى ملاءمة معايير القبول لاختيار الطلبة المناسبين للبرنامج.

توصية 2.2: *تُطوِّر آلية صارمة لتضمن بأن الأكاديميين الذين يتم تعيينهم، والذين يعملون بدوام كامل أو جزئي، لديهم شهادات علمية من مؤسسات مرموقة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لدى جامعة أما الدولية – البحرين، سياسة للتعيين والتوظيف قد تم تعديلها في العام 2015؛ لكي تضمن أن الموظفين القادمين من مؤسسات تعليمية مرموقة هم فقط من يتم تعيينهم. وقد تم تزويد اللجنة بنبذة عامة عن الإطار الجديد للتعيين. ومن خلال المزيد من التوضيح لهذا الإطار، علمت اللجنة أن قسم الموارد البشرية يطبق المعايير والإجراءات الواجبة عند فحص مؤهلات المتقدمين للتحقق من مصداقيتها، وكذلك يجري اتصالاته بالهيئات التنظيمية المحلية والمؤسسات المعنية بمنح هذه الشهادات؛ وذلك للتحقق من المعلومات الواردة في السير الذاتية للمتقدمين. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إبلاغ اللجنة بأن الجامعة تلتزم بأنظمة مجلس التعليم العالي، فيما يتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد.

ومن خلال فحص أوراق الاعتماد المقدمة من أعضاء هيئة التدريس الحاليين، ومن خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، تجد اللجنة أنَّ أعضاء هيئة التدريس الذين تم تعيينهم مؤخرًا لديهم مؤهلات مناسبة لتقديم برنامج بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية.

توصية 2.3: *تضمن أن الموظفين مؤهلون بشكل مناسب في التخصصات التي يقومون بتدريسها.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في معالجة هذه التوصية، قام المجلس الأكاديمي لجامعة أما الدولية – البحرين، بتعديل السياسة الخاصة بعبء العمل لأعضاء هيئة تدريس الكلية، ولاحظت اللجنة أن نطاق التعديل الجديد لهذه السياسة يتضمن إرشادات تم وضعها ليسترشد بها العميد عند توزيع المقررات الدراسية على أعضاء هيئة التدريس حسب خبراتهم العملية والعلمية. وقد فحصت اللجنة الوثيقة الخاصة بهذه السياسة، ووجدت أن الإرشادات الموضوعة هي إرشادات ذات صلة، كما أنها وضعت على أساس التوزيع الأسبوعي للمهام التعليمية، وكذلك المهام البحثية والإدارية الخاصة بكل فئة من فئات الموظفين الأكاديميين، بالإضافة إلى ذلك، فقد درست اللجنة أيضا العينة المقدمة الخاصة بعبء مهام التعليم لأعضاء هيئة التدريس وقارنتها بسيرهم الذاتية، وتلاحظ اللجنة أنه يوجد توافق ذو صلة بين مهام

التعليم الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وخبراتهم الأكاديمية. وأثناء المقابلات، لاحظت اللجنة أنَّ أعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسة الجديدة الخاصة بتوزيع المهام التعليمية داخل المؤسسة، إلا أن اللجنة علمت أيضًا أنه يوجد عددٌ من أعضاء هيئة التدريس قد التحقوا بالكلية خلال الشهور القليلة الماضية فقط، وهذا مما يثير قلق اللجنة تجاه استقرار أعضاء هيئة التدريس خاصة في ظل وجود معدل استبقاء متدنٍّ نسبيًّا فيما يبدوا في المؤسسة. وتشعر اللجنة بالقلق أن هذا قد يتسبب في تدريس أعضاء هيئة التدريس مقررات خارج تخصصهم كما حدث قبل ذلك في الماضي. علاوة على ذلك، فسوف يستفيد الموظفون الأكاديميون الجدد من حضور برامج التوجيه والتدريب المستمر الخاص بالتعليم والتعلم؛ مما يساعدهم في تعزيز المعايير الأكاديمية داخل الكلية. ومن ثم ترى اللجنة أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد في هذا الجانب؛ لضمان الاستقرار والتحسين المستمر لأنشطة التعليم والتعلم في إطار الإرشادات الجديدة.

توصية 2.4: تعيِّن موظفين نشطين بحثيًّا، ولديهم ممارسة في هذا المجال؛ لتعزز تعرُّف الطلبة على الأبحاث والممارسات الحالية، وذات الصلة في مجال الدراسات الدولية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

طبقًا لتقرير التقدم؛ فإنه من بين مجموع (66) عضو من أعضاء التدريس الذين يعملون في الكلية، يوجد عضو واحد بدرجة أستاذ، و(14) أستاذًا مشاركًا، و(23) أستاذًا مساعدًا، و(28) محاضرًا. وتلاحظ اللجنة أنه منذ العام الأكاديمي 2013–2014، فإن عدد الأساتذة المشاركين في الكلية قد زاد من (3) إلى (14)، بما يتوافق مع خطة تطوير الكلية وأهدافها الإستراتيجية في هذا الصدد. وتلاحظ اللجنة أيضًا أنَّ هذه الزيادة في عدد الأساتذة المشاركين قد حدثت بشكل عام منذ يناير 2016، كما أنَّ معظمها قد تمَّ عن طريق التعيين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الزيادة في عدد الأساتذة المشاركين داخل الكلية، فإنَّ عدد أعضاء هيئة التدريس ممن يعملون بدوام كامل والمتفرغين لتقديم البرنامج يظل كما هو ستة أعضاء فقط (أربعة من الأساتذة المساعدين، واثنان من المحاضرين). وأثناء جلسات المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، ناقشت اللجنة الأنشطة البحثية، وكيف تُستخدم نتائج الأبحاث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى خبراتهم في إجراء الأبحاث بشكل معتاد في تعليم وتعلم برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية. إلا أن اللجنة لاحظت، من خلال دراسة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، أن نتائج الأبحاث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، بشكل عام، ليست متسعة بشكل كافٍ، كما أنها لا تركز على الأعمال

الدولية بما يكفي للاستفادة منها في تطوير المنهج في هذا الجانب. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس النشطين في مجال البحث، وممن يعملون بدوام كامل، ومن المتفرغين لتقديم البرنامج على مستوى الأساتذة والأساتذة المشاركين؛ لضمان الحفاظ على معدل استبقائهم الذي يعد مطلبًا أساسيًّا لتحسين وتعزيز جميع الأنشطة المتعلقة بتصميم المنهج وتعليم وتعلم البرنامج.

توصية 2.5: *تُنفِّذ آليات مناسبة لمعالجة المعدل المتدني في ترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لقد تمَّ تطوير سياسة جديدة في نوفمبر 2015، لتعيين، وترقية، واستبقاء أعضاء هيئة التدريس. وتمت مقايستها مرجعية مع السياسات الخاصة بمؤسسات مرموقة؛ وذلك من أجل معالجة التدني في ترقية أعضاء هيئة التدريس. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تشكيل لجنة للتصنيف والترقية؛ لتكون إحدى اللجان الدائمة في الكلية. وأثناء مقابلاتها مع أعضاء لجنة الترقية، أبلغت اللجنة بأن إجراءات ومتطلبات الترقية تم تعديلها في السياسة الجديدة؛ لتتضمن نظامًا للنقاط، يتم على أساسه تحديد أهلية أعضاء هيئة التدريس للترقية إلى درجة أعلى. وقد أعرب أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم تجاه نظام الترقية الجديد، حيث إنه يتيح توزيع نقاط التقييم على ثلاثة جوانب رئيسة، وهي: التدريس، والبحث والاستشارات، وخدمات المجتمع. وأثناء الزيارة التتبعية، أبلغت اللجنة بأنَّ اثنين من أعضاء هيئة التدريس قد تم ترقيتهما مؤخرًا طبقًا لإطار الترقية الجديد. ومع ذلك مازالت اللجنة قلقة إزاء التدني في معدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس في برنامج بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. وتشير البيانات المقدمة إلى أنَّ معدل الاستبقاء خلال الأعوام الأكاديمية 2012–2015، تراوح بين (58.97) و(77.78). وتشعر اللجنة بالقلق إزاء عدم وجود استقرار بين أعضاء هيئة التدريس؛ والذي قد يعرقل جهود المؤسسة لتحسين المعايير الأكاديمية والبحث العلمي. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أنَّ الإدارة العليا تعمل على معالجة هذه القضية، وذلك بتقديم عدد من الحوافز. وتوصي اللجنة الكلية على القيام بتحليل أسباب التدني في معدل الاستبقاء لأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى تنفيذ آليات فعالة لتحسين هذا المعدل بشكل كبير.

توصية 2.6: *تُحسِّن بشكلٍ كبير الأماكن المخصصة للموظفين الأكاديميين.*

الحُكم: غير مُعالجة

طبقًا لتقرير التقدم، فقد اطلعت الكلية على التوصيات الواردة في تقرير المراجعة، وقامت بإعادة تجديد الأماكن المخصصة للموظفين الأكاديميين؛ لتعزيز كفاءة تقديم برنامج بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. وأثناء الزيارة التتبعية، قامت اللجنة بجولة تفقدية في مكاتب أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أنه لا يوجد أيَّ تغييرات كبيرة تمَّ استحداثها منذ الزيارة الميدانية الأخيرة لتحسين هذه المكاتب فيما يتعلق بالمساحة، والخصوصية، والتهوية. وتقر اللجنة أن كبار أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة المشاركين) هم فقط من تمَّ تخصيص مكاتبهم بمساحة أوسع وتجهيزها بشكل أفضل. وترى اللجنة أن معظم مكاتب أعضاء هيئة التدريس تعد غير ملائمة، كما أنها لا توفر بيئة محفزة للأنشطة البحثية والعلمية، وكذلك لا توفر الخصوصية المطلوبة عند تقديم المشورة للطلبة. ومن ثمَّ تحث اللجنة الكلية أن تحسن من مكاتب أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير.

توصية 2.7: *تراقب تنفيذ السياسات الخاصة بالطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بصورة منتظمة، وتُقيِّم فاعلية آليات التدخل لتضمن تقديم دعم فعَّال لهذه الفئة من الطلبة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

عدلت جامعة أما الدولية – البحرين، من السياسة الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وقد أعادت تسميتها لتصبح (سياسة خدمات الدعم الأكاديمي للطلبة)، حيث تشتمل السياسة المعدلة على مراجعة أدوار ومسئوليات وحدة الشئون الأكاديمية، ووحدة خدمات الدعم الأكاديمي، وتتضمن السياسة الإجراءات الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، والطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة أيضًا. وقد تم بحث تنفيذ السياسة الجديدة في المقابلات التي تمت أثناء الزيارة التتبعية، والتي علمت اللجنة من خلالها أنَّ الموظفين الأكاديميين يقدمون تقارير دورية عن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ تتضمن توصيات لتحسين مستوى أدائهم. وقد أشار الطلبة الذين قابلتهم اللجنة إلى أن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، تتاح لهم الفرصة لحضور صفوف التقوية، وكذلك يتم إحالتهم إلى مكتب الإرشاد؛ من أجل إرشادهم

وتقديم المشورة لهم. كما تلاحظ اللجنة أن الكلية قد بدأت مؤخرًا في مراقبة مدى فاعلية خدمات الدعم المقدمة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتشمل المراقبة عملية جمع وتحليل البيانات؛ من أجل توضيح العلاقة الترابطية بين درجات الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي والنتائج بعد تنفيذ التدابير اللازمة والتدخل لمعالجة مشكلاتهم، حيث تستخدم هذه النتائج من قبل الكلية؛ لتحديد العوامل التي ساهمت في إخفاق أو نجاح برنامج التدخل. وقد تم تزويد اللجنة بتقارير توضح دلائل هذه التحليلات، كما أنها تشير إلى تحقيق بعض التقدم، وتُقدم توصيات بشأن المضي قدمًا فيها. وتقر اللجنة بأنَّ الكلية قد حسَّنت من تنفيذ ومراقبة آليات التدخل الخاصة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لضمان تقديم دعم أكاديمي فعَّال لهم.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في أبريل 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *تُعيد تعريف مواصفات الخريجين، وتُنفِّذ آليات مناسبة لضمان تقييم هذه المواصفات بموثوقية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يوجد تعريف واضح لمواصفات الخريجين من خلال مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه التعليمية، والذي تم تبنيه استنادًا إلى عددٍ من المقاييس المرجعية، والاستشارات مع الجهات ذات العلاقة بالبرنامج. وقد عبر عن الأهداف التعليمية للبرنامج من خلال هدفين عامين يحددان أنه في حال تخرج الطلبة من البرنامج يكونوا قادرين على (1) ممارسة وظائف الأعمال الدولية بنجاح. (2) الارتقاء بمستوى المهنية والمعايير الأخلاقية العالية في أنشطة الأعمال الدولية. علاوة على ذلك، وكما ورد في المؤشر الأول من هذا التقرير، فإن المجموعة المعدلة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تعد مناسبة من حيث نوع ومستوى البرنامج المعدل الذي تم اقتراحه. وقد أبلغت اللجنة خلال جلسات المقابلات بأن الكلية قامت بوضع عدد من طرق وآليات التقييم المباشر وغير المباشر؛ من أجل تقييم مواصفات الخريجين، وتشتمل هذه الطرق والآليات على التغذية الراجعة من الخريجين وأرباب الأعمال، إضافة إلى التقييم الذاتي للطلبة واستطلاعات الرأي للطلبة عند التخرج، وكذلك الإطار الواسع لتقييمات المؤسسة، والذي يضم تقييم كل من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومن خلال المقابلات أثناء الزيارة التتبعية، عبر أعضاء هيئة التدريس عن فهمهم للمواصفات التي يهدف البرنامج إلى غرسها في الخريجين، وكذلك فهمهم للطرق المتنوعة والآليات المباشرة وغير المباشرة التي تم وضعها لتقييم مدى تحقق مواصفات الخريجين، وقد ناقشت اللجنة هذه القضايا مع أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج، وعلمت بشأن استشارتهم فيما يخص مخرجات التعلم الجديدة للبرنامج، وأهدافه التعليمية، ومواصفات الخريجين. وقد لاحظت اللجنة أيضا أنه تم الاستفادة من الممتحنين الخارجيين في التحقق من مصداقية الآليات المباشرة المختلفة للتقييم التي وضعتها الكلية لهذا

الغرض. وتلاحظ اللجنة الأساليب المناسبة التي وضعتها الكلية لمعالجة القضايا الرئيسة المنبثقة عن هذه التوصية، وتحث الكلية على بذل مزيد من الجهد لضمان أن أدوات التقييم التي تم توظيفها تعد مناسبة لمختلف أقسام مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية والمشتملة على التفكير النقدي (انظر التوصية 3.4).

توصية 3.2: *تضع إجراءات للمقايسة المرجعية الرسمية مع برامج محلية، وإقليمية، وعالمية في الدراسات الدولية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استجابة لهذه التوصية، قامت الكلية بتنفيذ مقايسة مرجعية رسمية مع الجامعة الأمريكية بالشارقة، وقد شملت أنشطة المقايسة المرجعية المنهج، والتعليم والتعلم، والتقييم، والمرافق، ومتطلبات التخرج كما ورد في تقرير التقدم. وقد ناقشت اللجنة المقايسة المرجعية الرسمية الخاصة بالقسم مع كبار أعضاء هيئة التدريس، وأعضاء لجنة مراجعة المنهج. ولاحظت أنهم على دراية بالإجراءات ذات الصلة المستخدمة في إجراء المقايسة المرجعية الرسمية، كما أنَّهم على دراية بنتائج المقايسة المرجعية التي تم تنفيذها. وأثناء المقابلة مع فريق البرنامج، أشاروا إلى أن نتيجة هذه المقايسة قد تم استخدامها في تعديل المنهج الخاص ببرنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، وتحويله إلى المنهج الجديد الخاص بالأعمال الدولية. إلا أن اللجنة ترى أنَّ التغيير المبدئي الوحيد الناتج عن هذه المقايسة هو مجرد تعديل طفيف أدخل على المنهج القائم (كما سبق ذكره في توصية 1.2). إضافة إلى الجوانب الأخرى للمنهج والتي تم تغطيتها من خلال المقايسة المرجعية، حيث أفادت التقارير عنها بأنها متشابهة فيما يتعلق بالأسلوب، والمحتوى، والتقديم؛ ولذا فقد تم تركها دون تغيير. وتقر اللجنة بوجود سياسة للمقايسة المرجعية، والتي تم تنفيذها مع الجامعة الأمريكية بالشارقة، وأسفرت عن تحسن محدود في منهج البرنامج، غير أنه لا تزال هناك حاجة لإجراء عمليات للمقايسة المرجعية الرسمية تشمل جميع جوانب البرنامج المقترح مع غيره من برامج البكالوريوس في الأعمال الدولية المقدمة في جامعات محلية ودولية، والتي يتم اختيارها بعناية؛ لضمان تحسين الجودة وتعزيزها في جميع جوانب البرنامج. ومن ثم توصي اللجنة بأنه يجب على الكلية تنفيذ عدد من المقايسات المرجعية الرسمية مع برامج البكالوريوس المختارة بعناية، والمقدمة في جامعات محلية ودولية، وتوسيع نطاق الاستفادة من نتائج هذه الممارسات إلى أبعد من مجرد تحسين المنهج فقط.

توصية 3.3: *تُنفِّذ آلية مناسبة لتضمن التنفيذ المُنسَّق لسياسات وإجراءات التقييم.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت الجامعة بتعديل سياستها الخاصة بالتقييم والتدقيق مرتين؛ الأولى في سبتمبر 2012. والثانية في نوفمبر 2014. وقد كانت المرة الأولي بغرض تعديل الإرشادات الخاصة بالتدقيق الداخلي والتصحيح المزدوج، في حين كانت المرة الثانية بغرض إضافة الإجراءات التي تتعلق بعملية التدقيق الداخلي القبلي، حيث ينفذ حاليًا تدقيق داخلي قبلي وبعدي لأسئلة الامتحانات وأوراق الإجابات. علاوة على ذلك فإن السياسة المعدلة تحتوي على آلية للتدقيق الخارجي يكون فيها الممتحنون الخارجيون لكل من البرنامج والمقررات الدراسية مسئولين عن فحص أسئلة الامتحانات، والتأكد من تحقق العدالة والاتساق في نظام الدرجات، وكذلك تقييم مدى فاعلية نظام التدقيق الداخلي. وأثناء جلسات المقابلة، أبلغ أعضاء هيئة التدريس اللجنة بأن آليات التدقيق المعدلة سواء الداخلية منها أو الخارجية يتمُّ تنفيذها حاليًا. علاوة على ذلك، فقد حضر أعضاء هيئة التدريس التدريب الداخلي حول عمليات التصحيح والتدقيق، وتقديم التغذية الراجعة للطلبة. وقد فحصت اللجنة العينة الصغيرة التي تم توفيرها من أوراق الإجابات الخاصة بالطلبة، والتي خضعت للتدقيق باستخدام السياسة المعدلة، حيث وجدت اللجنة أنها تتبع الإجراءات المنصوص عليها في السياسة المعدلة، كما درست اللجنة أيضا عينة من التقارير المقدمة من الممتحنين الخارجيين، كما أنها قابلت أحدهم عبر الاجتماع معه عن بعد. ومن خلال الأدلة المقدمة وجلسات المقابلات، تأكدت اللجنة من أنَّ الممتحنين الخارجيين على دراية بسياسات التدقيق المعدلة، كما أنَّهم شاركوا في التدقيق الخارجي لأسئلة الامتحانات، وأوراق الإجابات، وقد أعربوا عن رضاهم تجاه أساليب التقييم المعدلة، حيث وجدوها مناسبة وذات فاعلية كبيرة في تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وفي تقييمها لمدى تقدم الكلية بخصوص هذه التوصية، ترى اللجنة أن هناك آليات مناسبة للتدقيق الداخلي والخارجي؛ لضمان تنفيذ متسق لسياسات التقييم.

توصية 3.4: *تضمن تقيُّد جميع أعضاء هيئة التدريس بخطة تقييم مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية في الممارسة؛ لكي يتم تقييم الفئة (ج) من مُخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات؛ أي مكوِّن التفكير النقدي، بصورة فعَّالة على أرض الواقع.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تلاحظ اللجنة أنه تم وضع آلية للتدقيق الداخلي في إطار سياسة التقييم المعدلة؛ لضمان تقييم كل امتحان مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بفاعلية، ويتم ذلك بالتوافق مع خطة التقييم الخاصة بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وكذلك مع جدول التقييم الوارد في مواصفات المقرر الدراسي، حيث تقوم السياسة المعدلة للتقييم بتحديد أدوات التقييم المطلوب مراجعتها داخليًّا من قبل منسقي التخصصات؛ لضمان إعطاء كل امتحان اهتمامًا كافيًا، وتغطية كافية لمكون التفكير النقدي الخاص بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات (والمعبر عنه بالفئة "ج" من مخرجات التعلم)، بالإضافة إلى نظام حماية يتضمن فحص كل تقييم عبر مروره بثلاثة مستويات من الفحص، تبدأ من رئيس القسم مرورًا بمساعد العميد، ثم تنتهي عند عميد الكلية؛ لضمان وجود توافق بين التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. وخلال المقابلات، ناقشت اللجنة سياسة التقييم المعدلة مع أعضاء هيئة التدريس، والذين كان من بينهم عددٌ من منسقي التخصصات، حيث لاحظت اللجنة المشاركة الفعالة لأعضاء هيئة التدريس في وضع التقييمات التجميعية وتدقيقها داخليًّا، كما لاحظت اللجنة أيضا أنَّ لديهم وعيًا بأهمية التقييم الفعال للفئة "ج" من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات في الامتحانات. وقد راجعت اللجنة العينةً الصغيرة التي تم توفيرها من أعمال الطلبة خلال الزيارة التتبعية، ولاحظت تراجع عدد أسئلة الاختيار من متعدد مقابل زيادة في الأسئلة المقالية القصيرة، كما وجدت اللجنة أيضًا أدلة على وجود ترابط بين التقييمات التكوينية والتجميعية لعدد من المقررات الدراسية، في حين لاحظت اللجنة أن إجابات الطلبة المتعلقة بالفئة "ج" من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بصفة عامة في حاجة إلى مزيد من العمق والتحليل؛ ولهذا ترى اللجنة أنه يوجد حاجة للقيام بمزيد من المراجعات والابتكارات؛ من أجل تقييم فعال لهذه الفئة "ج" في الامتحانات. وتقر اللجنة بأن أدوات التقييم الداخلي والخارجي قد أسفرت عن تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بضمان تقييم فعال للفئة "ج" من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، في حين لا يزال هذا الجانب في حاجة لبذل مزيد من الجهد؛ لضمان معالجة هذه التوصية بشكل كامل.

توصية 3.5: *تزود المُمتحِنين الخارجيين بعينة ممثلة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم؛ من أجل تمكينهم من تقييم تناسق وعدالة إجراءات التقييم الداخلي.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم على أن مدير البرنامج هو المسئول عن تزويد الممتحنين الخارجيين بالعينة الممثلة لأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، بالإضافة إلى جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأعمال، فضلا عن ذلك فإن سياسة التدقيق المعدلة تقدم مجموعة من الإجراءات والإرشادات الواضحة؛ من أجل تنفيذ هذه المهمة. وأثناء المقابلات، لاحظت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس على دراية بالإرشادات المعدلة الخاصة باختيار العينة الممثلة لأعمال الطلبة التي تم تقييمها؛ من أجل إخضاعها للتدقيق الخارجي. علاوة على ذلك، فإنَّ تقارير الممتحنين الخارجيين التي تم مراجعتها من قبل اللجنة، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت تؤكد جميعها أن أعضاء هيئة التدريس قدموا عينة ممثلة لأعمال الطلبة التي تم تقييمها؛ من أجل إخضاعها للتدقيق الخارجي، والوصول إلى حكم مناسب بشأن معايير التصحيح والأداء العام للطلبة. ومن ثمَّ تشعرت اللجنة بالرضا تجاه تقدم الكلية في معالجة هذه التوصية.

توصية 3.6: *تُراجع وتُعدِّل النهج المتبع في وضع التقييمات؛ لتضمن أن هذه التقييمات – في الواقع – في مستوى مناسب لتلبية المعايير العالمية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في معالجتها لهذه التوصية، قامت الكلية بمراجعة وتعديل نهجها في وضع التقييمات؛ لضمان اتساق التقييمات والنتائج المتوقعة منها مع المعايير الدولية. ولبلوغ هذا الهدف، فإنه يتم عمل تدقيق خارجي وداخلي لكل تقييم من التقييمات التجميعية؛ من أجل ضمان ملاءمتها لنوع الامتحان، وأسئلته، ومحتواه، ومستواه، وكذلك المدة الزمنية المخصصة لأدائه. ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس يشاركون بفاعلية في وضع التقييمات التكوينية والتجميعية، وأن بعضهم كمنسقي التخصصات قد شاركوا أيضا في عملية التدقيق الداخلي للتقييمات. وقد راجعت اللجنة تقارير الممتحنين الخارجيين، ولاحظت مشاركتهم الفعالة والمنتظمة في عملية التدقيق لأسئلة التقييمات التجميعية والتعليق عليها. فضلا عن ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن تقارير الممتحنين الخارجيين توضح مدى ملاءمة مستوى أسئلة التقييمات، وكذلك إمكانية مقارنتها بالمعايير الدولية.

وللتأكد من هذه الملاحظة الأخيرة، قامت اللجنة بفحص العينة الصغيرة التي تم توفيرها من أسئلة التقييمات، إضافة إلى عقدها جلسات للمقابلة أثناء الزيارة التتبعية. وتلاحظ اللجنة تقدم الكلية في معالجة هذه التوصية، كما توصي الكلية بالتوسع في عملية التدقيق الخارجي لجميع أشكال التقييم.

توصية 3.7: *تُعدِّل أدوات تقييم مُخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج؛ لتضمن توافقها مع مُخرجات التعلُّم المطلوبة في المنهج الدراسي المُعدَّل.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

طورت الكلية مجموعة جديدة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تم تحويلها بشكل مناسب إلى أهداف عامة للبرنامج كما تم تفصيله في التوصيات (1.4، 1.5، 1.6). علاوة على ذلك فإن مخرجات التعلم المطلوبة لجميع المقررات الدراسية قد تم مراجعتها، وتعديل ما يلزم تعديله منها حتى تصير بشكل عام متوافقة مع المجموعة المعدلة من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
وتنص مواصفات البرنامج على عمل تقييم مستقل لكل مقرر دراسي كل على حدة، كما تنص على استخدام أدوات متنوعة للتقييم منها الامتحانات الأساسية، والتكليفات، والعروض التقديمية، بالإضافة إلى المشروع النهائي، والتدريب أثناء العمل، والتقييمات غير المباشرة والتي تستخدم لتقييم مدى تحقق مخرجات التعلم. وقد لاحظت اللجنة أيضا عددًا من الآليات المقدمة لضمان أن أدوات التقييم قد تمَّ تحديدها وفقًا لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، غير أنها ترى أنه من أجل معالجة هذه التوصية بشكل كامل، تحتاج الكلية إلى تعزيز أكبر للتوافق بين أدوات التقييم المستخدمة ومخرجات التعلم الخاصة بالفئة (ج). (انظر التوصية 3.4).

توصية 3.8: *يُحدِّد ويتبنى تعريفًا دقيقًا لمصطلح الطالب غير الفاعِل، ويُعدِّل السياسات والإجراءات ذات العلاقة؛ من أجل تعزيز كفاءة البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في معالجتها لهذه التوصية، قدمت الكلية تعريفًا معدَّلًا للطلبة غير الفاعلين؛ بناءً على عدد السنوات التي تغيبها الطالب عن البرنامج. وطبقا لهذا التعريف الجديد، يعرف الطالب بأنه "غير فاعل" عند تغيبه عن البرنامج لمدة سنتين أو أكثر، وقد تم إبلاغ الطلبة بهذا التعريف، وكذلك بالإجراء المطلوب للحصول على إذن بالغياب عن طريق الكتيب الإرشادي. وقد بين الطلبة وأعضاء هيئة

التدريس؛ ممن قابلتهم اللجنة أنهم قد أُبلغوا بالسياسات والإجراءات الخاصة بالطلبة غير الفاعلين. وقد راجعت اللجنة أيضا التقرير المبدئي الخاص بالطلبة غير الفاعلين، والذي أشير فيه إلى أسباب تغيب الطلبة، والذي يكون إما بسبب ضغط العمل أو لأسباب شخصية. وتقر اللجنة بأن الكلية قد أحرزت بعض التقدم تجاه تعريفها للطلبة غير الفاعلين بشكل واضح، وكذلك تجاه وضعها للإجراءات المستخدمة في منح إذن الغياب. إلا أن اللجنة ترى أن هناك حاجة للشروع في استخدام آلية فعالة للتعامل مع الطلبة غير الفاعلين والمُدرجين على قائمة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية؛ للحفاظ على كفاءة البرنامج وتعزيزها.

توصية 3.9: تزوِّد أعضاء فريق الاستشارات الصناعية للبرنامج بإحصائيات حيوية؛ لتمكينهم من اتخاذ قرارات واعية تقود إلى تحسينات في برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على أن الكلية في استجابتها لهذه التوصية، قامت بزيادة عدد الاجتماعات السنوية مع أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج من اثنين إلى خمسة اجتماعات. علاوة على ذلك، فيتم تزويد أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية ببعض الإحصائيات الحيوية عن تقدم الطلبة ومعدل استبقائهم؛ لتمكين الأعضاء من اتخاذ قرارات واعية بخصوص القضايا الرئيسة؛ الإستراتيجية منها والتنفيذية. وأثناء جلسات المقابلات، لاحظت اللجنة أن لدى أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية حرصًا على المشاركة الفعالة في البرنامج، والمساهمة في اتخاذ القرارات الرئيسة سواء الإستراتيجية منها أو التنفيذية الخاصة بتطوير البرنامج. إلا أنَّه بات واضحًا للجنة أن هناك حاجة لعمل مزيد من الإحصائيات الحيوية الخاصة بالقضايا الرئيسة الإستراتيجية والتنفيذية، على أن يتم تقديمها بصورة منتظمة، وفي الوقت المحدد لها. ومن ثم ترى اللجنة أن الكلية قد عالجت هذه التوصية بشكل جزئي، وأنه مازال هناك حاجة لعمل مزيد من الإحصائيات الحيوية الخاصة بالقضايا الرئيسة الإستراتيجية والتنفيذية، على أن يتم تقديمها لأعضاء لجنة الاستشارات الصناعية بشكل منتظم وفي حينها؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات واعية تؤدي إلى تحسين جميع الجوانب الرئيسة لهذا البرنامج.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية في جامعة أما الدولية – البحرين، للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في أبريل 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: تُعدِّل كُتيِّب السياسات والإجراءات الأكاديمية ليقدم شروحًا تفصيلية لهذه الإجراءات للمساعدة في اتخاذ قرارات واعية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

ينص تقرير التقدم على أن كتيب الإجراءات والسياسات الأكاديمية قد تم تعديله قبل بداية العام الأكاديمي 2015–2016. وأثناء المقابلات، تأكدت اللجنة من أن تعديل الكتيب كان متوافقا مع إجراءات المؤسسة الخاصة بمراجعة سياسات الجامعة والتصديق عليها. ومن مراجعة الأدلة المقدمة لاحظت اللجنة أنه تم إضافة معلومات واضحة ومحددة إلى السياسات المعدلة تساعد على اتخاذ قرارات واعية، فعلى سبيل المثال، فإنَّ السياسة الخاصة بالفترة الزمنية للدراسة تشتمل على الحد الأقصى لعدد السنوات اللازمة لإتمام الدراسة الجامعية. علاوة على ذلك، السياسات والإجراءات الخاصة بالأهلية للتخرج تشير بوضوح إلى الحد الأدنى المطلوب لمتوسط المعدل التراكمي اللازم للتخرج. وتلاحظ اللجنة أن التعديلات التي تمت في كتيب السياسات الأكاديمية قد تم وضعها؛ لتمكين التنفيذ الموحد والفعال لسياسات المؤسسة.

توصية 4.2: تَضمن الالتزام بالمعايير التي تضعها المؤسسة في تنفيذ السياسات والإجراءات لضمان فاعليتها.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لضمان الالتزام بالمعايير التي تضعها الجامعة، قامت الكلية بتعزيز آليات الوعي بالسياسات والإجراءات كما سيتم تفصيله في (التوصية 4.3). ومن خلال المقابلات المختلفة، لاحظت اللجنة أن التحسينات في آليات تنفيذ ومراقبة نظام الجودة قد ساهمت في ضمان الالتزام بمعايير السياسات

المؤسسية. وقد قدم أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أمثلة عديدة توضح كيف أن تعزيز نشر ومراقبة تنفيذ سياسات المؤسسة وإجراءاتها قد أفضى إلى تنفيذها بفاعلية، وقد تم التأكد من هذا من خلال الأدلة المقدمة، والتي تشير إلى الالتزام بإجراء مقايسة مرجعية رسمية، وتنفيذ التدقيق الخارجي والداخلي لأوراق الامتحانات. وتقر اللجنة بأن الكلية قد نفذت آليات مناسبة لضمان الالتزام بالمعايير الموضوعة في سياسات وإجراءات المؤسسة.

التوصية 4.3: *تُعزِّز الآليات الموجودة لإبلاغ سياسات المؤسسة لجميع الجهات ذات العلاقة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

طبقا لتقرير التقدم فقد وضعت المؤسسة نهجًا شاملاً؛ لتعزيز الآليات الموجودة لإبلاغ السياسات المؤسسية لكل الجهات ذات العلاقة، بالتوافق مع سياسة الاعلام والنشر للجامعة. وأثناء جلسات المقابلات المختلفة، علمت اللجنة بأنه يتم إدراج نبذة عامة عن السياسات والإجراءات ضمن البرامج التعريفية للجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى إدراجها في الحملة السنوية للتوعية بضمان الجودة، والتي تخص الموظفين الأكاديميين والإداريين والطلبة. وقد أبلغت اللجنة أن آخر المستجدات الخاصة بالسياسات يتم إبلاغها عبر البريد الإلكتروني والموقع الإلكتروني الخاص بالجامعة، وعبر لوحات الإعلانات الخاصة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى اجتماعات مجلس القسم. وعلاوة على ذلك، فإن كل السياسات والإجراءات ذات العلاقة يتم إدراجها في المنشورات المؤسسية مثل الكتيبات الإرشادية الخاصة بالطلبة وبأعضاء هيئة التدريس. كما أن مراقبة فاعلية الآليات الخاصة بسياسة النشر تتم من قبل لجنة التحسين المستمر بالكلية، ومن ثم يتم إدراجها في التقارير الخاصة بتدقيق الجودة الداخلية. وتشير الأدلة المقدمة إلى رضا الجهات ذات العلاقة تجاه نشر السياسات والإجراءات ذات العلاقة والخاصة بالجامعة، وذلك في ضوء المعلومات المستخلصة من الاستبيان السنوي لقياس مدى الرضا للعام الأكاديمي 2014–2015، وهذا ما تم التأكيد عليه خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة. وتقدر اللجنة أن السياسات المؤسسية يتم نشرها وإبلاغها بصورة فاعلة، عبر قنوات متنوعة، إلى الجهات ذات العلاقة.

التوصية 4.4: *تُنفِّذ آليات مناسبة لتطوير قيادة مستدامة في البرنامج.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

ينص تقرير التقدم على أن تطوير القيادة يعدُّ نقطة تركيز رئيسة في التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة، وأثناء المقابلات، علمت اللجنة أن عددًا من المبادرات قد تم تنفيذها لتعزيز مساهمة أعضاء هيئة التدريس في قيادة برنامج بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية. وقد أبلغت اللجنة بأن سياسة وخطة للتوجيه يجري تطوريهما حاليًا؛ من أجل تمكين أعضاء هيئة التدريس الجدد وإعدادهم لتحمل المسئوليات والمهام في المستقبل، وقد قُدِّمت نسخة من تقرير النظراء الخاص ببرنامج التوجيه إلى اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة قد أشاروا إلى مشاركتهم في لجان متنوعة تمكنهم من المساهمة في عملية اتخاذ القرار خارج نطاق المستويات التنفيذية. كما درست اللجنة خطة التعاقب في تولي المسئوليات لأعضاء هيئة التدريس، والمقدمة مع تقرير التقدم، ولاحظت أنها تتكون من صفحة واحدة تلقي الضوء على المؤهلات والمهارات الأساسية المنتظر تحققها في كبار أعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية. وعند بحث قضية التخطيط لتعاقب تولي الموظفين المسئوليات مع الإدارة العليا للجامعة، علمت اللجنة أن الجامعة تهدف إلى تعزيز آليات التخطيط لتعاقب الموظفين، والتي ستمكن المؤسسة من تطوير قيادة مستدامة في البرنامج. ومن ثم تلاحظ اللجنة جهود الكلية، وتوصي بأنه يجب على الكلية وضع آلية أكثر شمولية؛ لكي تَضمنَ تطورَ قادة المستقبل.

التوصية 4.5: *تُحسِّن الآليات الحالية لتنفيذ ومراقبة نظام الجودة لضمان فاعليتها .*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يوجد نظام لإدارة ضمان الجودة، وهو موثق على نحو جيد، ويتم تطبيقه على جميع البرامج التي تقدم في المؤسسة. وقد طورت الجامعة عددًا من الآليات بغرض تنفيذ نظام إدارة ضمان الجودة، وتعزيزه، ومراقبته، وتقييمه. وخلال المقابلات، تم إبلاغ اللجنة أن مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي قد قام مؤخرًا بمراجعة جميع معايير القياس المستخدمة في تقييم أدوات التقييم حتى تعبر بشكل أفضل عن جودة أعمال الطلبة التي تم تقييمها. علاوة على ذلك، يستخدم فريق البرنامج مقياس "ليكرت"؛ بغرض تقييم مخرجات التعلم المطلوبة، من خلال التقييم المباشر والذي تم تعديله ليشمل توصيفات جديدة لكل مقياس. وقد قُدِّمت أدلة إلى اللجنة على تنفيذ هذه التغييرات. كما يتم

مراقبة تنفيذ الإجراءات الحالية لضمان الجودة من قبل لجنة التحسين المستمر على مستوى الكلية، وكذلك من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى المؤسسة. ومن خلال المقابلات مع أعضاء لجنة التحسين المستمر، تأكدت اللجنة من أنهم يقومون بالإشراف على وتقديم التقارير عن عمليات التحسين المستمر للجودة، كما يتم إدراج توصياتهم بهذا الشأن في خطة التحسين الخاصة بالكلية. ويتم التأكد من تنفيذ خطة التحسين المقدمة من خلال عملية المتابعة. وتقر اللجنة بأن الكلية قد قامت بتحسينات في تنفيذ نظام الجودة الحالي، ومراقبته؛ من أجل تعزيز فاعليته.

التوصية 4.6: *تُحسِّن آليات نشر المعلومات بين جميع الموظفين الأكاديميين والإداريين بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ذوو الدوام الجزئي، إضافة إلى الطلبة حول ضمان الجودة، ودورهم في هذه العملية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لقد نفذت الجامعة عددًا من المبادرات؛ لتعزيز نشر المعلومات الخاصة بضمان الجودة بين الموظفين والطلبة. ومنها أسبوع التوعية بضمان الجودة، والذي يعقد سنويًّا ويتم من خلاله توجيه الطلبة وجميع الموظفين الجدد بشأن تعريفهم بالمسئوليات والأدوار المنوط بهم القيام بها تجاه عمليات ضمان الجودة داخل المؤسسة. وخلال المقابلات، أبلغت اللجنة بأنه يتم تشجيع الموظفين الأكاديميين والإداريين لحضور ورش العمل الخاصة بضمان الجودة، والتي يتم عقدها من قبل مكتب ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما تلاحظ اللجنة أيضا أن التوصيفات الخاصة بوظائف موظفي الدعم قد تم تعديلها للتأكيد على أدوراهم في ضمان الجودة. وكما تم توضيحه سابقا، فإن الكلية تقوم بإجراء تدريب منتظم يختص بنشر الإجراءات والسياسات الجديدة، ويتضمن كل ما له علاقة بشئون ضمان الجودة؛ لتضمن أن جميع أعضاء هيئة التدريس قد تم إبلاغهم بهذه الإجراءات والسياسات. ومن خلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، والطلبة تقر اللجنة أن لدى تلك الجهات ذات العلاقة وعيًا كافيًا بإجراءات ضمان الجودة، وبدورها في منظومة الجودة.

التوصية 4.7: *تَضمن إضافة إطار زمني لاستطلاعات التقييم الذاتي؛ لتسهيل تنفيذ ومراقبة خطة العمل التصحيحية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى أنَّ مكتب التطوير والتخطيط يختص بمراجعة وتعديل عدة نماذج؛ لضمان أن جميع خطط التحسين وتقارير التقييم تشتمل على إطار زمني واضح ومحدد لمختلف الإجراءات. وخلال مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، أبلغت اللجنة بأن النماذج المعدلة تمكن من التنفيذ الفعال للمبادرات المخططة وفق جداول زمنية ومؤشرات أداء محددة. وقد علمت اللجنة أيضا بوجود خطط عمل يتم مراقبتها بدقة من قبل مكتب التخطيط، والذي بدوره يرصد أي انحرافات، ويقوم بإبلاغها للمسئول الأكاديمي، أو المسئول الإداري. وتلاحظ اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة – وجود جدول زمني محدد لكل نشاط متعلق بالتحسين أو التقييم. علاوة على ذلك، يوجد أمثلة كثيرة تم تقديمها إلى اللجنة أثناء المقابلات تشير إلى الالتزام بجداول زمنية محددة. وتقر اللجنة بأن إضافة جداول زمنية يسهل من تنفيذ ومراقبة الإجراءات التصحيحية المنبثقة من التقييم السنوي الداخلي للبرنامج.

التوصية 4.8: *تستفيد من بيانات المراجعات الخارجية في تحسين جميع جوانب برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، بما فيها المصادر المادية، أعضاء هيئة التدريس، والتطوير المهني، والإنتاج العلمي.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

طبقا لتقرير التقدم، فإن التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة، سواء الداخلية أو الخارجية يتم تحليلها ومناقشتها من خلال اللجان الدائمة بالكلية والمعنية بهذا الأمر. وقد علمت اللجنة خلال جلسات المقابلات أن الثغرات والنتائج المستخلصة يتم جمعها ودمجها ضمن خطة تحسين؛ تعالج توصيات الجهات ذات العلاقة، من بين قضايا أخرى. كما قدم إلى اللجنة أمثلة عديدة عن كيفية استخدام الكلية لنتائج المراجعات الخارجية في تحسين الجوانب المختلفة للبرنامج، حيث شملت هذه التحسينات تصميم المنهج، مكتسبات المكتبة، وتجهيزات مختبرات الحاسوب. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة أن هناك بعض الجوانب مازالت في حاجه إلى تعزيز أكبر، ومنها التحسينات الخاصة بمكاتب أعضاء هيئة التدريس (انظر التوصية 2.6)، والتطوير المهني للموظفين (انظر التوصية

4.10)، ومن ثم تحث اللجنة الكلية على أن تستخدم نتائج المراجعات الخارجية بصورة أكثر فاعلية لتحسين جميع جوانب برنامج بكالوريوس العلوم في الأعمال الدولية.

التوصية 4.9: *تُعزِّز الآليات الراهنة في نشر نتائج الاستطلاعات ليجعل هذه النتائج في متناول جميع الجهات.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

إن الإجراءات المناسبة لجمع وتحليل التغذية الراجعة للجهات ذات العلاقة، والتوصيات الخاصة بها يتم النص عليها بوضوح في استطلاعات الرأي الصادر عن المؤسسة، كما ينص تقرير التقدم على أن جامعة أما الدولية – البحرين، قد عززت من الآليات المخصصة لنشر نتائج استطلاعات الرأي. وأثناء مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أن تحليل نتائج الاستطلاعات يتم إبلاغها للجهات ذات العلاقة عن طريق قنوات متعددة منها الموقع الإلكتروني للجامعة، لوحات الإعلانات، وكذلك اجتماعات مجلس القسم. وقد أعرب الطلبة الذين قابلتهم اللجنة عن رضاهم تجاه التعزيزات الراهنة الخاصة بإبلاغهم نتائج استطلاعات الرأي. كما تلاحظ اللجنة بأن النشرة الرسمية للجامعة تشتمل على نتائج استطلاعات الرأي المتعلقة بقياس مستوي الرضا لدى كل من الطلبة والخريجين. وعلاوة على ذلك، فقد أشار أعضاء لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج إلى أن نتائج استطلاعات الرأي لأرباب الأعمال قد تمَّ إبلاغها لهم خلال اجتماعات اللجنة، كما تم استخدام هذه النتائج بغرض إثراء عملية صنع القرار. وتقر اللجنة بأن الكلية قد عززت الآليات المستخدمة لنشر نتائج استطلاعات الرأي عبر قنوات مناسبة إلى جميع الجهات المعنية.

التوصية 4.10: *تُحسِّن الآليات الموجودة للتطوير المهني للموظفين؛ لتضمن أن جميع الموظفين تتاح لهم فرص كافية ومناسبة بما يتلاءم والخطة الإستراتيجية للمؤسسة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

في سعيها لتعزيز فاعلية الترتيبات الخاصة بتعريف احتياجات التطوير المهني للموظفين، أجرت الكلية لجميع أعضاء هيئة التدريس ندوات تعريفية عن عملية الربط بين الخطط المتعلقة بتطوير أعضاء هيئة التدريس، والخطط الإستراتيجية للجامعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إجراء تحليل الاحتياجات التدريبية للموظفين الإداريين من قبل قسم الموارد البشرية. وفي مقابلاتها مع أعضاء

هيئة التدريس، علمت اللجنة أن هذه المبادرات تتدرج لتصل إلى خطط للتطوير الفردي. كما تم تقديم قائمة بالأنشطة الحالية للتطوير المهني للموظفين، وتضمينها في تقرير التقدم وفي الأدلة المساندة. وتلاحظ اللجنة المجهودات التي قامت بها الكلية مؤخرًا؛ من أجل تحسين الآليات الموجودة للتطوير المهني للموظفين، كما هو موضح في خطة تدريب الموظفين الأكاديميين والإداريين، والتي نفذت في العام الأكاديمي 2015–2016. غير أن اللجنة تلاحظ من خلال مقابلات الزيارة التتبعية، ومن خلال الأدلة المقدمة، أن الربط بين تقييم الموظفين وأنشطة التطوير المهني مازال في حاجة إلى مزيد من التعزيز. علاوة على ذلك، يحتاج أعضاء هيئة التدريس إلى تزويدهم بالفرص الكافية للمشاركة في ندوات، وورش عمل، ومؤتمرات دولية. وتحث اللجنة الكلية على أن تراقب بدقة تنفيذ الخطط المهنية لموظفيها؛ من أجل ضمان أنه يتم تزويدهم بفرص كافية ومناسبة، ومن أجل تعزيز التحسينات المستقبلية في هذا الشأن.

التوصية 4.11: تُطوِّر آلية لاستقراء السوق المحلية بشكلٍ أفضل، ينتج عنه بيانات معدة خصيصًا لتطوير البرنامج وأغراض التحسين.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت جامعة أما الدولية – البحرين، كجزء من عملية التخطيط الإستراتيجي لديها بتطوير آلية مستمرة لاستقراء السوق المحلية بشكل أفضل؛ من أجل قياس أحدث الاتجاهات في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة. وفي هذا الصدد كلفت الجامعة إحدى وكالات الاستشارات بإجراء دراسات للأسواق المستهدفة، وذلك لكل برامج الكلية. وخلال مقابلاتها مع الإدارة العليا، علمت اللجنة بأن الدراسة الاستطلاعية تغطي كل جوانب المهارات المطلوبة، والتطورات المستجدة، وذلك في ضوء البيانات المستمدة من كلا القطاعين العام والخاص. وتلاحظ اللجنة أن النتائج المستخلصة من تقرير استقراء السوق تم استخدامها من أجل إثراء التحسينات في البرنامج المعدل وتدعيم الانتقال إلى برنامج يركز على الأعمال الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أبلغت اللجنة بأن الجامعة سوف تستمر في استخدام التغذية الراجعة من لجنة الاستشارات الصناعية للبرنامج، وأيضا استخدام الدراسات المنشورة والمتاحة لدراسة السوق؛ بغرض استكشاف سوق العمل. وتقر اللجنة بتنفيذ آليات مناسبة لاستقراء سوق العمل، بحيث تكون مشتملة على مجموعة من البيانات الأولية لضمان أن البرنامج يعد مواكبا للعصر، كما أنه يلبي احتياجات سوق العمل.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية، والذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة أما الدولية، حقق "تقدم ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج لن يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية**، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.